تستطلع آراء اساتذة الجامعات العراقية

ما مبررات قرار إلغاء امتحان الكفاءة اللغوية للدراسات العليا ؟!

بغداد / سهاد الشيخلي

اقدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الغاء امتحان الكفاءة اللغوية للمتقدمين للدراسات العليا دون الرجوع الى آراء الاساتذة الجامعيين والاستفادة من ملاحظاتهم حول هذا الموضوع ولأهميته وجدنا من الضروري استطلاع رأي مجموعة من الاساتذة في جامعة بغداد والجامعات الاخرى الى جانب آراء الطلبة ايضاً.

مبررات الوزارة

قبل ان نتوجه الى اصحاب الشأن والاستماع الى ارائهم ندرج في أدناه مضمون القرار الصادر عن الوزارة: (قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الغاء امتحان الكفاءة اللغوية).

وقال د. محمد مبارك المدير العام لدائرة البحث والتطوير في الوزارة ان الوزارة وافقت على الغاء امتحان الكفاءة اللغوية للمتقدمين لدراسة الماجستير بناء على مقترح اللجنة المشرفة على تطوير الدراسات العليا في الوزارة.

واضاف ان اللجنة توصلت الى مقترح الغاء امتحان الكفاءة بعد مناقشات مستفيضة واستطلاع رأي الجهات المعنية في الجامعات ودراسة العديد من المقترحات المتعلقة بهذا الامتحان الذي اثار الكثير من الجدل على مدى السنوات الماضية ان كان على صعيد الهدف او اسلوب التطبيق..

وبين ان الوزارة تدرك جيداً اهمية اجادة لغة اجنبية واحدة في الاقل ولا سيما الانكليزية بالنسبة لطلبة الدراسات العليا.

واضاف ان الوزارة لاحظت ان امتحان الكفاءة اللغوية تحول الى عبء على الراغبين بالتقدم لبرامج الدراسات العليا من دون ان يسهم في تحقيق غايته المنشودة في ضمان اجادة طلبة الدراسات العليا للغة الانكليزية.

وافاد ان الوزارة قررت تضمين اللغة الانكليزية بنحو جدي وفعال في مواد الفصلين الدراسيين الاول والثاني للطلبة المقبولين في برامج الماجستير والدكتوراه. وضمن تخصصات الطلبة. منوهاً بأن هاتين المادتين ستكونان البديل من مادة اللغة الانكليزية التي تدرس حالياً في هذا المنهج وإنهما ستكونان من ضمن المواد الرئيسة التي تحتسب درجاتها ضمن معدل الطالب.

لم يؤخذ رأينا

نلتقي الدكتور حاتم جبار الربيعي مساعد رئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية لنحاوره بشأن القرار المذكور فقال:

-تم تأليف لجنة مؤقتة خاصة في الوزارة لدراسة الموضوع وابداء الرأي وكان ردها الغاء امتحان الكفاءة لدرس اللغة الانكليزية وهو خطأ كبير.

❖لو اخذت الوزارة رأيكم.. ماذا يكون ردكم؟

-بالتأكيد لقلنا لا.. لا يمكن ذلك ولعملنا المستحيل في البقاء على امتحان اللغة الانكليزية.

❖لم يؤخذ رأي جامعة بغداد ام لم يؤخذ رأي بقية الجامعات الاخرى؟

-كل الجامعات لم تطلع على ذلك القرار ولم يؤخذ برأيها او اشراكها في تلك اللجنة.

❖ما هي مبررات ذلك القرار برأيكم؟

-الوزارة بررت ان الكورسين الاول والثاني اللذين تضمنا دراسة اللغة الانكليزية هما البديل من الامتحان علماً ان دراسة اللغة الانكليزية المشار اليها في الفصلين الاول والثاني كانا موجودين سابقاً.. فلماذا هذه الاشارة ؟ كان الاجدى بالوزارة ان ترصن امتحانات الكفاءة وان تحافظ على مستوى الشهادة لا ان تتساهل في امتحان القبول بهذه الطريقة.. وكان عليها معالجة الثغرات التي تقف في طريق التنفيذ (امتحان الكفاءة) لا ان تلغيه.. فالحالات الخاصة يجب ان لا تعمم على الحالات العامة.

❖هل افهم من ذلك ان هناك اشكالاً ما؟

-نعم هناك ضغط على الوزارة بسبب أوضاع الطلاب فالعديد منهم يؤجل الامتحان لعدة مرات بسبب اللغة الانكليزية، اللجنة يبدو لي تسرعت في قرارها..

الطلبة: تطبيق يشبه كثيراً عروض بيع الشهادات للطلبة

المفروض من الوزارة ان تعرض الموضوع على عدة لجان وتعد استطلاعاً موسعاً حول الموضوع والاستماع الى كل الاراء.. فهناك اعداد غفيرة من المتقدمين الذين يرون اللغة عقبة في طريقهم ولكن على الوزارة اذا كانت تريد الحفاظ على المستوى العام للشهادة ان تفتح دورات تقوية للغة الانكليزية.

❖هل يعني ذلك ان الكم سيزحف على النوع؟

-ان الغاء شرط القبول في امتحان الكفاءة للغة الانكليزية عملية تخريب للشهادة العليا وارى وجوب اعادة النظر في ذلك القرار.. وهو عكس ما اشارت اليه الوزارة من رفع مستوى الطلبة. فيما يقول الدكتور

-بكل تأكيد.. نعم كان يجب ان تعطى صلاحية للجامعات لتحديد شروطها للقبول في الدراسات العليا وتحديد الضوابط فمثلاً في السابق كان شرط العمر للمتقدمين لدراسة الماجستير ٤٠ عاماً الان اصبح العمر ٤٥ سنة للطلاب و(٥٠) سنة للموظفين الدكتوراه حالياً ٥٠-٥٥ سنة.

❖الضوابط هل بقيت كالسابق ام تغيرت؟

-الضوابط الجديدة لم يتم ابلاغنا بها فقط شرط الغاء امتحان اللغة الانكليزية.

آراء الاستاتذة

الاساتذة في الجامعات كافة رفضوا ذكر اسمائهم لاسباب امنية:

يقول الدكتور (....) من كلية الهندسة جامعة بغداد

جامعة بغداد: لو أخذوا رأينا لعملنا المستحيل على منع صدور مثل هذا القرار

(...) من جامعة النهرين- الكلية الطبية

-هذا القرار يضع العصي في عجلة المسيرة العلمية فاذا ما علمنا ان الطالب في دراسة الطب سيجهل اللغة الانكليزية او لنقل سيكون ضعيفاً فيها فانا لا اعترف بشهادته للماجستير ولا للدكتوراه.. لا بل سوف -اشطب عليها-!!

الدكتورة (....) من كلية تربية البنات جامعة بغداد تقول:

-المسيرة العلمية امانة في اعناق المسؤولين وعليهم الحفاظ على هذه الامانة لا ان يفرطوا هكذا بالشهادة فماذا يعني الف استاذ من حملة الماجستير والدكتوراه وهم ليسوا اهلاً لحمل هذا اللقب.. ان ذلك يعني استسهال الدراسة الاكاديمية بشقيها العلمي والانساني.

الطالبة سناء عبد القادر من الكلية ذاتها تقول:

-انها مسألة مستوى علمي وليس شهادة فقط فماذا يعني الكم من دون النوع..؟ بالتأكيد فرح الطلبة ولكنهم لا يدركون اية شهادة سوف يحصلون عليها ؟!

من الجامعة المستنصرية يقول الدكتور (...) كلية الاداب قسم الفلسفة:

كنا ننتظر ان ينظر بعين العقل الى الشهادة كونها المعيار لتقدم الشعوب والامم.. لا ان تقدم الوزارة على مثل هذا القرار الذي طعن الشهادة بخنجر في الظهر..

الطالب ليث ابراهيم من الجامعة والكلية ذاتها ومن قسم الفلسفة يقول:

-هذا يعني ان عدد حملة الشهادات العليا سيكونون بكثرة العاطلين عن العمل الان.. وسيكونون ايضاً عاطلين عن العمل فهم سينضمون الى قائمة الخريجين الباحثين عن وظائف.

الدكتور (...) كلية العلوم الجامعة المستنصرية يقول

-ماذا تعني الوزارة عندما تقول (تحول امتحان اللغة الانكليزية عبئاً على الطالب).. كيف سيطلع على المصادر اذاً؟

وماذا تعني ايضاً (دون ان يسهم في تحقيق غايته المنشودة)؟

وكيف تقول انها اخذت رأي الجامعات وهي لم تفعل ذلك مطلقاً!؟

الوزارة: الإمتحان تحوّل الى عبء على طلبة الدراسات العليا

آراء الطلبة

بعض الطلبة وفي الصفوف المنتهية لم يعلموا بعد بهذا القرار لكنهم استغربوا له.. فيما فرح البعض الآخر وهلل له آخرون..

الطالبة ايمان طالب في كلية الهندسة تقول:

-اذا كان يصح ذلك في الدراسات الانسانية فهو خطأ كبير للدراسات العلمية وخاصة الهندسية منها.

الطالبة نجاة ثابت قالت: -لماذا يحاربون بيع الشهادات..؟ هذه الطريقة كبيرة الشبه بالشهادات المعروضة للبيع ولكل الاختصاصات والتي لا تتعب الطالب.. فهناك مكاتب وسماسرة لا بل هناك تسعيرة لكل شهادة يريدها الراغب في الحصول عليها.

مدير مرصد الحريات الصحفية في العراق:

الصحافة الحرّة بحاجة لبنود دستورية واضحة لحمايتها

بغداد / علي المالكي

يواجه العاملون في حقل الاعلام العراقي مهمة تكريس حرية الاعلام في العراق وهو يمضي نحو تأسيس دولة عصرية قائمة على نظام الديمقراطية الذي يعد الاعلام الحر احد أركانها الاساسية فلا دولة ديمقراطية من دون اعلام حر. وقد التقت (المدى) السيد زياد العجيلي مدير مرصد الحريات الصحفية في العراق للوقوف على عمل المرصد بوصفه احدى منظمات المجتمع المدني الساعية لرصد الانتهاكات التي يتعرض لها الاعلام كمؤسسات وافراد في العراق ، وقراءته لحرية العمل الاعلامي.

❖نود التعريف بالمرصد كمنظمة مجتمع مدني، والاليات التي يعتمدها في تحقيق اهدافه؟

-المرصد عبارة عن منظمة مجتمع مدني نشطة في العراق تأسست في الاونة الاخيرة اي قبل ما يقرب من ٦ أشهر. وقد تأسس من مجموعة من الصحفيين العراقيين، وهو مستقل ولا يحظى باي دعم عراقي او اجنبي ، انطلاقاً من مبدأ حماية حرية الصحفيين لكي لا يملي احد علينا رغباته وافكاره أو توجهاته، لا نريد ان يؤثر احد في سياسة المرصد. وحالياً وصل عدد الاعضاء الى "٣٠" عضواً بينهم ٦ زميلات متميزات، وكل عضو يدفع "٢٠" دولاراً شهرياً، ومن هذه الاشتراكات نديم عملنا في المرصد.

وأول ما قمنا به من اعمال هو ملاحظتنا تضارب الاخبار حول اعداد القتلى من الصحفيين العراقيين التي جاءت في بيانات المنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الصحفيين، واقصد هنا منظمة (مراسلون بلا حدود) والتي قالت ان هناك "٨٩" صحفياً قد قتلوا في العراق، بينما اثبتت احصائياتنا والتي صدرت لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ان هناك (١٠٥) صحافيين عراقيين فقط قد قتلوا منذ الاجتياح الامريكي للبلاد وكانت اسماء الزملاء الشهداء مثبتة في مرصد الحريات الصحفية من حيث الاسم والمؤسسة التي يعمل فيها وتاريخ استشهاده والجهات التي استهدفته.

اما بخصوص الاليات ففي البداية عوّلنا على اصدار البيانات التي تستنكر اعمال العنف الموجه ضد الصحفيين ثم اخذنا نطالب المنظمات الدولية بالتدخل السريع لايقاف العمليات الاجرامية التي تطول اعضاء الاسرة الصحفية في العراق، ومن ثم طالبنا المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الصحفيين والامم المتحدة بارسال فرق لتقصي الحقائق عن ملابسات عمليات الاغتيال التي حصدت ارواح الزملاء في الاونة الاخيرة وهم ليث مشعان عليوي وزميله الفني معزز احمد من تلفزيون النهرين وعبد المجيد المحمداوي ومسعود مزاحم الحديثي والمصور الصحفي عبد شاكر الدليمي، ورغم هذه الدعوات والنداءات فانهم لم يستجيبوا لها ولم يذكروا الصحفيين العراقيين، ولجأنا الى تشكيل فريق للدفاع عن ضحايا الصحافة العراقية، وتشكل من مجموعة من المحامين العراقيين وستقع على عاتقهم مهمة متابعة الملفات التحقيقية التي تقوم بها الوزارات لكشف الجهات التي حصدت ارواح "١١٥" صحفياً عراقيا. والمحامون هم اعضاء في المرصد الصحفي ويساهمون بدفع الاشتراكات في المرصد، وعملهم طوعي الان، ونعول على اليونسكو لدعمنا بهذا الخصوص اذ يمكن لليونسكو ان ترفدنا بالمستشارين القانونيين او المحامين المتخصصين في التوكل بمثل هذه القضايا.

❖كيف يفهم مرصد الحريات الصحفية في العراق، حرية الاعلام؟

-في مجال حرية الصحافة هناك أولاً حرية التعبير وتمثل بالاعمدة ومقالات الرأي والتي يكتبها الكتاب في الصحف نفهم ان هناك حرية في التعبير يجب ان تأخذ مداها الطبيعي، وفي اغلب البلدان الاوربية هناك مقالات تغير سياسات الدولة في بعض الاحيان من خلال كتابات مثقف يملك رؤية وتحليلات سياسية ثاقبة، أما المجال في حرية الاخبار فالمفروض توفير طرق الحصول على المعلومة الدقيقة والصحيحة من المسؤولين من دون قيود او شروط او من دون موافقات رسمية من قبل مجلس الوزراء أو الوزير.

وعلى سبيل المثال فان تعميم هيئة النزاهة العامة والذي يلزم موظفي الدولة بعدم التصريح لوسائل الاعلام من دون أخذ موافقة المراجع العليا هو قيد من القيود وخرق بحق من حقوق ايصال المعلومة للمواطن وانتهاك للشفافية، وما عدا ذلك فنعتقد بان توفير الدخل المناسب للاعلاميين وتحسين ظروفهم المعيشية امر يقع في جوهر حرية العمل الاعلامي وبودي ان أشير الى انه من أجل صحافة حرة نزيهة يجب على الحكومة العراقية رفع يدها عن شبكة الاعلام العراقية لان الخطاب الحكومي الموجود الان في شبكة الاعلام هوخطاب واضح جداً ولا ننسى ان تأسيس شبكة الاعلام العراقية كان مماثلاً لد (BBC)اي انها تدعم من الدولة ولكن من دون ان تتدخل في سياساتها..

❖ما رأيكم بتعليمات وتوجيهات هيئة الاعلام والارسال؟

-هناك ضبابية في تلك التعليمات ولو رجعنا الى الدستور العراقي السابق الذي مع الاسف كان حبراً على ورق لوجدنا انه اعطى للمثقف العراقي مساحة من الحرية الواسعة والان نجد ان بعض القوانين الحالية مقيدة ومخيبة لامال الصحفيين والاعلاميين العراقيين ويجب على مجلس النواب العراقي ان يضع فقرات واضحة في الدستور العراقي تبين ما يملكه الصحفي العراقي من حرية في مجال التعبير وضمانات حقوقه وحمايته.

❖وما علاقاتكم بالمنظمات المماثلة؟

-لنا علاقة وثيقة وسبل تعاون مع المنظمة العربية لحرية الصحافة في القاهرة، وابدت استعدادها لدعمنا من دون قيد أو شرط ولكن من غير المعقول الان اننا نطلب دعماً مالياً وهو ما لا نحتاجه وانما نحن بحاجة الى لقاءات مكثفة بيننا نحن الصحفيين العراقيين لايجاد سبل لحماية زملائنا العاملين في الساحة من العنف السائد في البلاد.

حدث و حديث

ديمقراطية توافقية

مفيد الصافي

تتوالى الأحداث سراعا نسبيا في صياغة الدولة العراقية الجديدة وربما يسأل سائل ما شكل نظامها المستقبلي وما مضمونه؟ وكيف تكون نوعية الديمقراطية فيه؟ هنا سوف أحاول ان الخص ما قرأته عنها في كتاب نظريات النظم السياسية للدكتور كمال المنوفي ،وهوأستاذ العلوم السياسية في جامعتي القاهرة والكويت . والذي ذكر ان (ارنولد ليجفارت) من اهم العلماء الذين كتبوا عن مصطلح الديمقراطية التوافقية-concordant democracy ، وهو موضوع ما زال غريبا على الأدب السياسي المكتوب باللغة العربية.

ان نموذج الديمقراطية التوافقية هو خيار مطروح في اغلب الدول التي تضم تعددية اجتماعية ولعله أكثرها ملاءمة لظروفها واوضاعها من النمط الكلاسيكي للديمقراطية الغربية الذي يقوم على شكل حكم (الاغلبية- معارضة- اقلية). وان سيادة ستراتيجية تعاونية توفيقية لصنع القرار خليقة بإبعاد المجتمع عن الوقوع في براثن عدم الاستقرار.

ان نموذج الديمقراطية التوافقية هو خيار مطروح في اغلب الدول التي تضم تعددية اجتماعية ولعله أكثرها ملاءمة لظروفها واوضاعها من النمط الكلاسيكي للديمقراطية الغربية الذي يقوم على شكل حكم (الاغلبية- معارضة- اقلية).

ولكن ما معنى ذلك؟ ان من شروط الديمقراطية انها تكون قائمة على تعدد الكتل الانتخابية، في مجتمعات فيها تعدد عرقي واختلاف ديني ولغوي. أين نجح هذا النظام؟ لقد نجح في سويسرا وهولندا والنمسا وفي كوبا وفي لبنان. فبدلا من الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تستبدل او تحول الى ميول تعاونية او تصالحية خاصة على مستوى زعماء الكتل.

ومن مظاهرها تشكيل كتل سياسية لجميع المكونات فتكون هنالك كتلة اكبر تضم أكثر الأحزاب المشاركة ويكون فيها (فيتو) متبادل لكل الكتل الفائزة،حتى لا تفرض الكتلة الأكبر أرادتها على بقية الكتل الأخرى، ولا خوف منه ، لأنه فيتو معنوي فقط، سوف تتجنبه الكتل الأصغر، لانها تخشى ان تستعمله الكتلة الاكبر. وهذا يشكل توازنا في اللعبة السياسية. ومن شروط النظام الديمقراطي التوافقي انه يجب ان يكون هنالك تناسب في توزيع وظائف الجهاز الاداري والموارد المالية على مختلف مكونات المجتمع حسب وزنها العددي.ومن شروطه تشكيل نظام فدرالي واقليمي. ومن مميزات هذا النظام عدم وجود معارضة قوية للحكومة. أي انه لا يشبه النظام الموجود في بريطانيا او الولايات المتحدة أي يكون هنالك حزب حاكم وأخر معارض. اما جوهر النظام فانه يجب ان يضم جميع مكونات المجتمع وان يكون زعماء الكتل على وعي تام بمخاطر التعددية هذه وبآثارها التي ربما تكون غير مستقرة في بدايتها خاصة في مرحلة وضع القواعد والممارسات وان على النخب السياسية التزام الحفاظ على النظام السياسي ووحدة المجتمع ، وعدم التفكير بالانفصال، لان هذا يخل بالعملية برمتها كذلك ينبغي ان يكون القادة قادرين على تجاوز الانقسامات والتعاون مع بعضهم بروحية اعتدالية. كذلك على النخبة السياسية تطوير الترتيبات السياسية والقواعد الكفيلة بالتوفيق بين مصالح قطاعات المجتمع وهو من أهم الشروط وأصعبها.